النوع الثاني والثلاثون

في المد والقصر

أفرده جماعة من القراء بالتصنيف.

والأصل في المدّ: ما أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»: حدثنا شهاب بن خراش، حدثني مسعود بن يزيد الكنديّ قال: كان ابن مسعود يُقرِئ رجلاً، فقرأ الرجل: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلةً، فقال ابنُ مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسولُ الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبدِ الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ فمدَّ. وهذا حديث حَسَنٌ جليل حُجَّة، ونصٌّ في الباب، رجال إسناده ثقات، أخرَجه الطَّبَرانيُّ في «الكبير» [٨٦٧٧].

المدّ: عبارة عن زيادة مطٍّ في حرف المدّ على المدّ الطبيعي؛ وهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ دونه.

والقصر: ترك تلك الزيادة، وإبقاء المدّ الطبيعيّ على حاله.

وحرف المدِّ (الألف) مطلقاً، و(الواو) الساكنة المضموم ما قبلها، و(الياء) الساكنة المكسور ما قبلها.

وسببه: لفظيّ ومعنويّ، فاللفظيّ: إما همز أو سكون، فالهمز: يكون بعد حرف المدِّ وقبله، والثاني: نحو آدم، ورأى، وإيمان، وخاطئين، وأُوتوا، والموؤدة.

والأول إن كان معه في كلمة واحدة، فهو: المتَّصل، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ﴿شَآءَ ٱللَّهُ﴾ و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]. و﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]. و﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

وإن كان حرفُ المدّ آخر كلمة والهمز أول أخرى فهو: المنفصل، نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

ووجه المدِّ لأجل الهمز: أنَّ حرف المدِّ خفيّ، والهمز صعب، فزيد في الخفيّ ليُتمكن من النطق بالصعب.

والسكون: إمَّا **لازم**: هو الذي لا يتغيَّر في حاليه، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ و﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]. و﴿ٱلٓمٓ﴾ و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]. أو **عارض**: وهو الذي يعرض للوقف ونحوه، نحو: ﴿ٱلْعِبَادْ﴾ [يس: ٣٠]. و﴿ٱلْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]. و﴿نَسْتَعِينُ﴾ و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ و﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] حالة الوقف و﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]. و﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٧]. و﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ [البقرة: ٢٠٠] حالة الإدغام.

ووجه المدِّ للسكون: التمكُّن من الجمع بين الساكنين، فكأنَّه قام مقامَ حركة.

وقد أجمع القراءُ على مدّ نوعَي المتَّصل وذي الساكن اللَّازم، وإن اختلفوا في مقداره. واختلفوا في مدِّ النوعين الآخرين: وهما المنفصل، وذو الساكن العارض، وفي قصْرِهما.

فأمَّا المتصل: فاتَّفق الجمهور على مدِّه قدراً واحداً مشبعاً من غير إفحاش. وذهب آخرون إلى تفاضله كتفاضل المنفصل، فالطولى لحمزة وورش، ودونها لعاصم، ودونها لابن عامر والكسائي وخلف، ودونها لأبي عمرو والباقين.

وذهب بعضهم إلى أنه مرتبتان فقط: الطولى لمن ذكر، والوسطى لمن بقي.

وأما ذو الساكن: ويقال له: مدّ العدل، لأنه يعدل حركة، فالجمهور أيضاً على مدِّه مشبعاً قدراً واحداً من غير إفراط. وذهب بعضهم إلى تفاوته.

وأما المنفصل: ويقال له: مدّ الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ومدّ البسط؛ لأنه يُبسط بين الكلمتين، ومدّ الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ومدّ حرف بحرف؛ أَيْ: مدّ كلمة بكلمة، والمدّ الجائز، من أجل الخلاف في مدِّه وقصره، فقد اختلفت العبارات في مقدار مدِّه اختلافاً لا يمكن ضبطه.

والحاصل أن له سبع مراتب:

الأولى: القصر، وهو حذف المد العَرَضيّ، وإبقاء ذات حرف المدِّ على ما فيها من غير زيادة، وهي في المنفصل خاصَّة لأبي جعفر وابن كثير، ولأبي عمرو عند الجمهور.

الثانية: فُويق القصر قليلاً، وقُدِّرت بِأَلِفين، وبعضهم بألفٍ ونصف. وهي لأبي عمرو في المتصل والمنفصل عند صاحب «**التيسير**»[1].

الثالثة: فويقها قليلاً، وهي التوسُّط عند الجميع، وقدِّرت بثلاث ألفات، وقيل: بأَلِفين ونصف، وقيل: بألفين، على أَنَّ ما قبلها بأَلِف ونصف، وهي لابن عامر والكسائي في الضربين، عند صاحب «**التيسير**».

الرابعة: فويقها قليلاً، وقُدِّرت بأربع أَلِفات، وقيل: بثلاث ونصف، وقيل: بثلاث، على الخلاف فيما قبلها؛ وهي لعاصم في الضربين عند صاحب «**التيسير**».

الخامسة: فويقها قليلاً، وقُدِّرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع على الخلاف، وهي فيها لحمزة وورش عنده.

السادسة: فوق ذلك، وقدَّرها الهُذليّ بخمس ألفات على تقدير الخامسة بأربع، وذكر أنها لحمزة.

السابعة: الإفراط، قدَّرها الهُذليّ بستّ، وذكره لورش.

قال ابن الجزريّ: وهذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه، بل هو لفظيّ؛

(١) «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ط ٢ دار الكتاب العربي ١٩٨٤م.

لأن المرتبة الدنيا ـ وهي القصر ـ إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى.

وأما العارض: فيجوز فيه ـ لكلٍّ من القراء ـ كلٌّ من الأوجه الثلاثة: المدِّ، والتوسط، والقصر، وهي أوجه تخيير.

وأما السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قويٌّ مقصود عند العرب، وإن كان أضعفَ من اللفظيّ عند القرَّاء.

ومنه مدُّ التعظيم في نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣]. ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]. ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. وقد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى، ويسمَّى مدَّ المبالغة.

قال ابن مهران[1] في كتاب «**المدّات**»: إنما سُمِّي مدَّ المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي إلهيّة سوى الله تعالى. قال: وهذا مذهب معروف عند العرب، لأنها تمدّ عند الدعاء وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدُّون ما لا أصل له بهذه العلَّة.

قال ابن الجزريّ: وقد وَرَدَ عن حمزةَ مدُّ المبالغة للنفي في (لا) التي للتبرئة، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]. ﴿لَّا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الروم: ٤٣]. ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]. وقدره في ذلك وسط، لا يبلغ الإشباع لضعف سببه. نصّ عليه ابن القَصَّاع[2].

وقد يجتمع السببان: اللفظيّ والمعنويّ، في نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]. و﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. و﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. فيُمَدّ لحمزة مدًّا مشبعاً على أصله في المدِّ لأجل الهمز، ويُلغى المعنوي، إعمالاً للأقوى وإلغاءً للأضعف.

قاعدة: إذا تغير سبب المدِّ جاز المدُّ مراعاةً للأصل، والقصر نظراً للفظ، سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، سواء تغيَّر الهمز بـ: بيْن بين، أو بإبدال، أو حذف؛ والمدُّ أولى فيما بقي لتغيُّر أثره، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]. في قراءة قالون والبزيّ، والقصر فيما ذهب أثره نحوها في قراءة أبي عَمْرٍو.

قاعدة: متى اجتمع سببان قويٌّ وضعيف عُمل بالقويّ، وأُلْغِيَ الضعيفُ إجماعاً، ويتخرَّج عليها فروع:

منها: الفرع السابق في اجتماع اللفظيّ والمعنويّ.

ومنها: نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦]. و﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]. إذا قُرئ لورش لا يجوز فيه القصرُ ولا التوسط بل الإشباع؛ عملاً بأقوى السببين، وهو المدّ لأجل الهمز بعده، فإن وقف على

---

(١) ابن مِهْران: أحمد بن الحسين النيسابوري، إمام عصره في القراءات (ت: ٣٨١ هـ). «العبر» للذهبي ٣/ ١٦.

(٢) ابن القَصَّاع: محمد بن إسرائيل الدمشقي، الإمام المقرئ (ت: ٦٧١ هـ). «معرفة القراء الكبار» ٢/ ٦٦٨.

﴿وَجَآءُوٓ﴾ أو ﴿رَءَا﴾ جازت الأوجهُ الثلاثةُ، بسبب تقدُّم الهمزِ على حرف المدِّ وذهاب سببيّة الهمز بعده.

فائدة: قال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهران النيسابوري: مدَّات القرآن على عشرة أوجه:

مدّ الحَجْز: في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]. ﴿ءَأُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥]؛ لأنه أدخَل بين الهمزتين حاجزاً خففهما، لاستثقال العرب جَمْعَهما، وقدره ألف تامَّة بالإجماع، فحصولُ الحجز بذلك.

ومدّ العدل: في كلّ حرف مشدّد وقبله حرف مدّ ولين، نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ لأنه يعدل حركة؛ أي: يقوم مقامَها في الحجز بين الساكنين.

ومدُّ التمكين: في نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، وسائر المدَّات التي تليها همزة، لأنه جُلِب ليتمكن به من تحقيقها وإخراجها من مخرجها.

ومدّ البسط: ويسمَّى أيضاً مدَّ الفصل: في نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾؛ لأنه يبسط بين كلمتين، ويفصل به بين كلمتين متصلتين.

ومدّ الرَّوْم: في نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾؛ لأنهم يرومون الهمزة من ﴿أَنتُمْ﴾؛ ولا يحققونها ولا يتركونها أصلاً، ولكن يليّنونها؛ ويشيرون إليها. وهذا على مذهب من لا يهمز ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾. وقدره ألِف ونصف.

ومدّ الفرق: في نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾؛ لأنه يفرق به بين الاستفهام والخبر، وقدره ألف تامة بالإجماع. فإن كان بين ألف المدِّ حرف مشدَّد زِيدَ ألف أخرى ليتمكن به من تحقيق الهمزة، نحو: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

ومد البنية: في نحو: ﴿مَلَإِ﴾ و﴿دُعَآءَ﴾ و﴿وَنِدَآءً﴾ و﴿زكرياء﴾؛ لأن الاسم بني على المدِّ، فرقاً بينه وبين المقصور.

ومدّ المبالغة: في نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

ومدّ البدل من الهمزة: في نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ و﴿ءَاخَرَ﴾ و﴿ءَامَنَ﴾. وقدره أَلِف تامّة بالإجماع.

ومدّ الأصل: في الأفعال الممدودة، نحو: ﴿جَآءَ﴾ و﴿شَآءَ﴾، والفرق بينه وبين مدّ البنية أنَّ تلك الأسماء بُنيت على المدِّ، فرقاً بينها وبين المقصور، وهذه مدَّات في أصول أفعال أُحدِثت لمعانٍ. انتهى.